

## أيها الجائع تناول كتاباً!

2019-02-13 د. عبد الحسين شعبان

"أيها الجائع تناول كتاباً، فالكتاب سلاح" ذلك ما قاله المسرحي والكاتب الألماني برتولت بريخت، لإدراكه الترابط الوثيق بين التعليم وبين التنمية، فضلاً عن الترابط العميق بين التعليم والمواطنة، ولا يمكن اليوم تحقيق تنمية شاملة أو مواطنة فاعلة دون تعليم مناسب وعقلاني. ولعل مناسبة هذا الحديث هو احتفال منظمة اليونسكو بالذكرى الـ 69 لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (10 ديسمبر/كانون الأول) وتخصيصه للتعليم.

وبما أن التعليم حق فردي وجماعي في الآن، فإن الحاجة تزداد إليه على جميع المستويات، وخصوصاً في البلدان النامية ومنها بلداننا العربية، وذلك لأهمية تأمين هذا الحق وتعميم المعرفة وجعل الثقافة في متناول الجميع.

إن حق التعليم، هو حق إنساني مثلما هو حق قانوني، كفلته المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وخصوصاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 والعهدين الدوليين الأول الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والثاني الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 واللذان دخلا حيز التنفيذ العام 1976.

وأطلقت منظمة اليونسكو بالمناسبة حملة إعلامية لرصد التعليم، خصوصاً للشباب تحت شعار " من المسؤول؟". وذكرت المنظمة معلومات تكاد تكون صادمة، مفادها أن زهاء نصف بلدان العالم في الوقت الحاضر لا يستطيع مواطنوها "مقاومة حكوماتهم في حال انتهاكها الحق في التعليم" على الرغم من مصادقة هذه البلدان على إحدى معاهدات حقوق الإنسان التي تضمن بعض جوانب " الحق في التعليم"، علماً بأن 82% من دساتير بلدان العالم المختلفة تحفظ هذا الحق، و55% منها يستطيع المواطن اللجوء إلى القضاء في انتهاك حق التعليم.

وحسب مقررة الأمم المتحدة الخاصة بالحق في التعليم كومبو بولي باري، فإن الأمر يحتاج إلى

أأأسفن نؤظم الأعلفم والمساهمة فف أأقق الهدف الأاص بالعملفة الأعلفمفة، وكانأ قء وؤهأ أعوآها للأكوماء لأضمان إعمال الأق فف الأعلفم، علماف بأن أمة مطالباء ءولفة أءعو إلى إأراء أعلفاء على الأشرفعاا والسفاساء فر العاءلة بشأن الأعلفم، سواءً أوففر الأعلفم الأبأءائف والأانوف المأانف أو فرض زفاة الإنفاق العام على الأعلفم قبل المءرسف، أو شمول الأعلفم للأطفال المصابفن بففرس فقر المناعة البشرفة " الإفءز" أو فاءال أأسفناا على البنى المءرسة، وءلك أبعاف لأأاءا البلدان المأألفة بما ففها بلءان ما بعء النزاعاا المسلحة والأروب الأهلفة وانهار سلأة القانون.

وفف آفن أرا مأاولاء عءفءة فف بلءان مأألفة لأصصفة الأعلفم، فإن هناك معارضاا لهذا الأوءه الأءف أأق أضراراف فاءأة بقأعاا واسعة من الشباب، بل أعلهم أارأ العملفة الأعلفمفة بسبب ارأفاع أكالفف المعفشة وأأور الأراسة، مماً أءق أعداداف منهم إلى سوق العمل ءون أن ففأوا السن القانونفة، الأمر الأءف سفنعكس سلبالاف على آفاأهم ومسأقبلهم فأسب، بل على المأأمع ككل.

وكان العءفء من الأركاء الألابفة قء عمل منذ عقوء من الزمان للوصول إلى ما فطلق علىه "ءفمقراطفة الأعلفم والإصلاأ الأامعف" وانعقءا العءفء من المؤأمراء والنءواا ءولفة والإقلفمفة لهذا الغرض، ففأأر الكأب أنه شارك لأول مرّة ففها بالفاء بأأ بالعنوان أاآه فف عءن العام 1974، ومنذ أكثر من أربعة عقوء من الزمان ولا فزال هذا الأمر مطروأاف بشءة فف العءفء من البلدان العربفة، سواءً فف بلءان الفسر أو العسر ولا فرق بفن بلءان غنفة وأأرى فقرفة، مع أن بعضها أقق نهضة على هذا الصعفء، إلا أن الأعلفم بشكل عام فف بلءاننا بأأة إلى المزفء من الأأصفصاء المالفة للارأقاء بالعملفة الأعلفمفة إلى آفأ البلدان المأأءمة والاستفاءة من العلم والأأنولوجفا كأق فرءف للأفراف وأماعف للءولة والمأأمع.

ولا زلنا نأناأ إلى أوسفع قاعءة الأعلفم لفشمل أمعف مفاصل المأأمع، وأصوصاف فف زفاة نسبة الإناأ والاهأمام الأكبر فف المناطق النائفة والرطففة قفاساف بالمناطق الأضرفة والمءفنفة وأوففر أقسام ءاخلفة مناسبة وأصول الألفة على منح أو سلف أساعدهم على إكمال ءراسأهم وأأمفء أو إلغاء الرسوم ءرأسفة ورفرها.

إن إعمال الحق في التعليم يتطلب توفير ثلاث شروط أساسية هي:

1- الوعي بأهمية الحق في التعليم.

2- تقديم المساعدة القانونية للوصول إلى تطبيق هذا الحق، سواء عبر القضاء أو من خلال مطالبات مهنية تسهم فيها مؤسسات المجتمع المدني.

3- اتخاذ تدابير وإجراءات لتوفير المزيد من الضمانات لإعمال حق التعليم بما فيه لأصحاب الاحتياجات الخاصة وغيرهم من الفئات الضعيفة أو المستضعفة في المجتمع.

وإذا كان التعليم هو المدمك الأساسي لكل تقدم وتنمية ومواطنة، فإن الدولة مسؤولة عن توفير الحد الأدنى منه بما يؤهل الإنسان لكي يكون فاعلاً ومؤثراً في المجتمع، خصوصاً بتأكيد قيم التسامح والسلام والمساواة والعدل واحترام الرأي والرأي الآخر في إطار المشترك الإنساني.